

الجمعية العامة الدورة السادسة والستون
البند ٢٣ (ج) من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١

[بناء على تقرير اللجنة الثانية (A/66/444/Add.3)]

٢١٧/٦٦ - تنمية الموارد البشرية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ١٩٦/٥٢ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ و ٢١١/٥٤ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ و ١٨٩/٥٦ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ و ٢٠٧/٥٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ و ٢١١/٦٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ و ٢٠٧/٦٢ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ و ٢١٨/٦٤ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩،

وإذ تؤكد أن تنمية الموارد البشرية تكمن في صميم التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وأن الصحة والتعليم أساس تنمية الموارد البشرية،

وإذ تؤكد أيضا أن تنمية الموارد البشرية أمر أساسي في الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، وإلى زيادة الفرص المتاحة للأشخاص، وبخاصة أشد الفئات ضعفا من السكان،

وإذ ترحب بالجهود الكبيرة التي بذلت على مر السنين، وإذ تسلم مع ذلك بأن العديد من البلدان لا يزال يواجه تحديات هائلة في تنمية مجموعة كافية من الموارد البشرية قادرة على تلبية الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية الوطنية، وأن صياغة وتنفيذ استراتيجيات فعالة للموارد البشرية يتطلبان في كثير من الأحيان موارد وقدرات ليست متاحة دوما في البلدان النامية،

وإذ تؤكد أن تنمية الموارد البشرية أصبحت أكثر أهمية بالنظر إلى التحديات العالمية الراهنة، بما في ذلك الآثار السلبية المستمرة للأزمة المالية والاقتصادية العالمية، وبخاصة في



التنمية، بالنسبة لمعالجة الآثار السلبية المترتبة على الأزمة العالمية وإرساء أسس النمو والانتعاش المطردين والشاملين والمنصفين،

وإذ تقر بأن منافع تنمية الموارد البشرية يمكن تحقيقها على أفضل وجه في ظل بيئات وطنية ودولية تدعم تكافؤ الفرص والحصول على التعليم وعدم التمييز وهيمى مناخا مؤاتيا لإيجاد فرص العمل،

وإذ تقر أيضا بأن الآثار السلبية المستمرة للأزمة المالية والاقتصادية العالمية، وبخاصة في التنمية، لا تزال تضعف قدرة العديد من البلدان، ولا سيما البلدان النامية، على مواجهة التحديات التي تقف في طريق تنمية الموارد البشرية والتصدي لها، وعلى صياغة وتنفيذ استراتيجيات فعالة للقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة،

وإذ تعترف بأهمية العلاقة بين الهجرة الدولية والتنمية وبضرورة التصدي للتحديات التي تطرحها الهجرة أمام البلدان الأصلية وبلدان العبور والمقصد واغتنام الفرص التي تتيحها لها، وإذ تسلم بأن الهجرة تحقق منافع للمجتمع العالمي كما تطرح أمامه تحديات، وإذ تؤكد أن هجرة الكفاءات لا تزال تمثل مشكلة حادة في كثير من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، مما يقوض الجهود المبذولة في مجال تنمية الموارد البشرية،

وإذ تعيد تأكيد أن المساواة بين الجنسين تتسم بأهمية أساسية في تحقيق النمو الاقتصادي المطرد والقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة، وفقا لقرارات الجمعية العامة ومؤتمرات الأمم المتحدة ذات الصلة بالموضوع، وأن الاستثمار في تنمية المرأة والفتاة له أثر مضاعف وبخاصة في الإنتاجية والكفاءة والنمو الاقتصادي المطرد في جميع قطاعات الاقتصاد، ولا سيما في مجالات رئيسية مثل الزراعة والصناعة والخدمات،

وإذ تقر بأن التعليم هو العامل الأساسي في تعزيز تنمية الطاقات البشرية والمساواة والتفاهم بين الشعوب وفي الحفاظ على النمو الاقتصادي والقضاء على الفقر، وإذ تقر أيضا بأن من الضروري لتحقيق تلك الغايات أن يكون التعليم الجيد متاحا للجميع، بمن فيهم الشعوب الأصلية والفتيات والنساء وسكان الريف والأشخاص ذوو الإعاقة.

وإذ تؤكد أن الحكومات مسؤولة في المقام الأول عن تحديد وتنفيذ سياسات مناسبة لتنمية الموارد البشرية وضرورة مواصلة الدعم المقدم من المجتمع الدولي للجهود الوطنية التي تبذلها البلدان النامية،

١ - **تحيط علماً** بتقرير الأمين العام^(١)؛

٢ - **تهيب** بالدول الأعضاء أن تضع تنمية الموارد البشرية في صلب التنمية الاقتصادية والاجتماعية وأن تطور استراتيجيات على المدى القصير والمتوسط والطويل لتعزيز قدرات مواردها البشرية بفعالية، حيث أن القوى العاملة التي تتمتع بالقدر الكافي من التعليم والصحة والكفاءة والقدرة الإنتاجية والمرونة هي بمثابة الأساس لتحقيق نمو وتنمية اقتصاديين مطردين وشاملين ومنصفين؛

٣ - **تؤكد** ضرورة أن تشدد الدول الأعضاء على تنمية الموارد البشرية وإدماجها في استراتيجيات التنمية الوطنية، بما فيها السياسات والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية للقضاء على الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، من أجل التصدي للتحديات الهيكلية المتعددة الأبعاد التي تواجه تعزيز القدرات الإنتاجية الوطنية، ولكفالة مراعاة الآثار المترتبة على تنمية الموارد البشرية من جانب جميع أصحاب المصلحة في التنمية الوطنية؛

٤ - **تشجع** الدول الأعضاء على اعتماد وتنفيذ استراتيجيات شاملة لتنمية الموارد البشرية مبنية على أهداف التنمية الوطنية التي تكفل وجود صلة قوية بين التعليم والتدريب والعمالة، وتساعد على الحفاظ على قوة عاملة منتجة وتنافسية وتستجيب لاحتياجات الاقتصاد؛

٥ - **تشدد** على ضرورة أن تعتمد الدول الأعضاء نهجا وآليات شاملة للقطاعات لتحديد احتياجات تنمية الموارد البشرية في الأجلين المتوسط والطويل لجميع قطاعات الاقتصاد، وأن تضع وتنفذ سياسات وبرامج لتلبية تلك الاحتياجات؛

٦ - **تؤكد** ضرورة أن يشكل الاستثمار في تنمية الموارد البشرية جزءا لا يتجزأ من السياسات والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، وتدعو في هذا الصدد إلى اعتماد سياسات لتيسير الاستثمار الذي يركز على الهياكل الأساسية المادية والاجتماعية ويشمل التعليم، ولا سيما الارتقاء بالمهارات والتدريب المهني في مجالات من قبيل العلم والتكنولوجيا، بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، كما يركز على تنمية القدرات والصحة والتنمية المستدامة؛

٧ - **تشجع** الدول الأعضاء على القيام، حسب الاقتضاء، بمواصلة تعزيز نظم الحماية الاجتماعية الشاملة واعتماد سياسات تعزز شبكات الأمان القائمة وتحمي الفئات الضعيفة واتخاذ إجراءات مناسبة أخرى تشمل تعزيز الاستهلاك والإنتاج على الصعيد المحلي،

(١) A/66/206.

وتقر بأن الحدود الدنيا للحماية الاجتماعية التي تتحدد وفقا للأولويات الوطنية والظروف الفردية للدول الأعضاء يمكن أن توفر نهجا موحدة للتصدي للفقر والضعف ويمكن أن تسهم إلى حد كبير في نجاح استراتيجيات تنمية الموارد البشرية، وتعترف في هذا الصدد بأن العديد من البلدان النامية تنقصها الموارد المالية والقدرات اللازمة لتنفيذ مثل هذه التدابير المعاكسة للدورة الاقتصادية، وتقر في هذا السياق بضرورة التعبئة المتواصلة لموارد إضافية على الصعيدين المحلي والدولي، حسب الاقتضاء؛

٨ - تشجع الدول الأعضاء التي هي في وضع يتيح لها إمكانية النظر في تنفيذ سياسات تتفق مع إعلان منظمة العمل الدولية بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل على أن تفعل ذلك، كما تشجع الدول الأعضاء في منظمة العمل الدولية على تنفيذ هذه السياسات، وعلى تنفيذ التزاماتها بموجب اتفاقيات منظمة العمل الدولية ذات الصلة بالموضوع التي صدقت عليها، وتشير إلى أهمية توفير العمل الكريم للجميع وإيجاد مزيد من فرص العمل الكريم بوسائل منها اتخاذ تدابير تهدف إلى ضمان الصحة والسلامة المهنيين ومن خلال إقامة علاقات عمل على أساس الحوار الاجتماعي الفعال؛

٩ - تؤكد ضرورة أن تشتمل استراتيجيات تنمية الموارد البشرية على تدابير للحد من البطالة والعمالة الناقصة في أوساط الشباب والشابات والعاطلين عن العمل لمدة طويلة الذين تضرروا أكثر من غيرهم من الانتعاش المتسم بالبطء في توفير فرص العمل، وإلحاق الموارد البشرية التي لا تستخدم بالقدر الكافي في سوق العمل من خلال اتباع سياسات تعزز تنمية المهارات وزيادة الإنتاجية وبذل جهود لتذليل العقبات التي تواجه العمالة، ولا سيما الحواجز الجنسانية، بوسائل منها توفير حوافز لاستقدام عمال شباب واستبقائهم وتزويدهم بأدوات جديدة، ومساعدتهم على إيجاد فرص العمل ومواءمة مهاراتهم مع متطلبات الوظائف، وتزويدهم بالتدريب المهني والتدريب أثناء العمل، وتشجيع مباشرة الشباب للأعمال الحرة، في جملة أمور أخرى؛

١٠ - تؤكد أيضا ضرورة قيام الدول الأعضاء باستبقاء الموارد البشرية الوطنية ومواصلة تعزيزها من خلال تعزيز الانتعاش الحافل بفرص العمل وتشجيع العمل الكريم، بوسائل منها اعتماد سياسات وحوافز لتحسين إنتاجية العمل وحفز الاستثمار الخاص ومباشرة الأعمال الحرة وتعزيز دور إدارة العمالة ومؤسسات العمل في إيجاد فرص العمل وزيادة مشاركة الفئات الضعيفة، بمن فيهم العمال الذين يشغلون وظائف في القطاعات غير النظامية؛

١١ - **تشدد** على ضرورة معالجة أوجه الترابط فيما بين تنمية الموارد البشرية، والطاقة والأمن الغذائي، والزراعة والتنمية الريفية، وتشجع الدول الأعضاء على تعزيز القدرات في مجال الزراعة والتنمية الريفية؛

١٢ - **تؤكد** أن التنمية المستدامة تعتمد على عدة أمور، من بينها الموارد البشرية العفية، وتهيب بالدول الأعضاء مواصلة جهودها الرامية إلى تعزيز النظم الصحية الوطنية، وتحث على زيادة تعزيز التعاون الدولي في مجال الصحة بعدة وسائل منها تبادل أفضل الممارسات في مجالات تعزيز النظم الصحية والحصول على الأدوية وتدريب العاملين في المجال الصحي ونقل التكنولوجيا وإنتاج أدوية ميسورة التكلفة ومأمونة وفعالة وذات نوعية جيدة، وتؤكد في هذا الصدد ضرورة زيادة إمكانية التنبؤ بالتعاون والمساعدة على الصعيد الدولي، وبخاصة التمويل الخارجي، ومواءمتها على نحو أفضل مع الأولويات الوطنية وتوجيهها إلى البلدان المستفيدة بسبل تعزز النظم الصحية الوطنية؛

١٣ - **تهيب** بالمجتمع الدولي، بما في ذلك كيانات منظومة الأمم المتحدة، تقديم الدعم لجهود البلدان النامية الرامية إلى التصدي للآثار السلبية لفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والملاريا والسل والأمراض المعدية الأخرى، ولا سيما في أفريقيا، والرامية كذلك إلى الوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها التي تمثل تحدياً ذا أبعاد وبائية، وآثار تلك الأمراض في الموارد البشرية؛

١٤ - **تهيب** بكيانات الأمم المتحدة المعنية أن تدعم الجهود الوطنية الرامية إلى بناء القدرات المؤسسية لتلبية الاحتياجات الوطنية على المدى البعيد في مجال تنمية الموارد البشرية بالإضافة إلى توفير التدريب للأفراد؛

١٥ - **تهيب** بالمجتمع الدولي مساعدة البلدان النامية على تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية لتنمية الموارد البشرية، وتشجع المجتمع الدولي، بما في ذلك القطاع الخاص والجهات الفاعلة المعنية في المجتمع المدني، على توفير وتعبئة الموارد المالية وبناء القدرات والمساعدة التقنية ونقل التكنولوجيا وتوفير الخبرات الفنية من جميع المصادر، حسب الاقتضاء؛

١٦ - **تدعو** إلى اتخاذ خطوات لإدماج المنظور الجنساني في تنمية الموارد البشرية بوسائل منها السياسات والاستراتيجيات والإجراءات المحددة الأهداف الرامية إلى تعزيز قدرات المرأة وإمكانية ممارستها للأنشطة الإنتاجية، وتشدد في هذا الصدد على ضرورة كفالة المشاركة الكاملة للمرأة في صياغة وتنفيذ هذه السياسات والاستراتيجيات والإجراءات؛

١٧ - تؤكد أهمية مساهمات القطاعين العام والخاص في تلبية الاحتياجات التدريبية والتعليمية على الصعيد الوطني لدعم كفاءة أداء المؤسسات والاستجابة لاحتياجات اقتصاد سريع التغير، وتشجع على التكامل بين هذه المساهمات، بطرق منها زيادة استخدام شراكات وحوافز القطاعين العام والخاص؛

١٨ - تدعو إلى اتخاذ إجراءات على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي تولى أولوية عالية لتحسين وتوسيع نطاق محو الأمية، فضلا عن الكفاءة العلمية، بطرق منها توفير التعليم العالي والفني - المهني وتعليم الكبار، وتؤكد ضرورة أن يتمكن الأطفال في كل مكان، الذكور منهم والإناث، بحلول عام ٢٠١٥، من إتمام مرحلة التعليم الابتدائي والالتحاق بجميع مراحل التعليم على قدم المساواة؛

١٩ - تشجع الحكومات على النظر في اتخاذ تدابير مناسبة على الصعيد الوطني من قبيل الارتقاء بالمهارات البشرية ومواءمة نظم التعليم والتدريب على نحو أفضل مع احتياجات سوق العمل وتقوية مؤسسات العمل ولوائحها بهدف تمكينها من التكيف في فترات الهبوط الاقتصادي؛

٢٠ - تشجع الدول التي بوسعها اتخاذ تدابير ترمي إلى النهوض بالانتعاش الحافل بفرص العمل، أو النظر في تعزيز هذه التدابير، على أن تفعل ذلك، وتشمل تلك التدابير وضع سياسات أو حوافز لزيادة إنتاجية العمال وحفز الاستثمار الخاص إلى جانب بذل الجهود لخفض العجز في الميزانية في الأجل الطويل، حسب الاقتضاء؛

٢١ - تشجع الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء والمجتمع الدولي الرامية إلى تعزيز اتباع نهج متوازن ومتسق وشامل لإزاء الهجرة الدولية والتنمية، وبخاصة عن طريق بناء الشراكات وكفالة اتخاذ إجراءات منسقة لتنمية القدرات، بما في ذلك القدرات اللازمة لإدارة الهجرة، وتكرر التأكيد في هذا الصدد على ضرورة النظر في اتخاذ تدابير مبتكرة للاستفادة إلى أقصى حد من الهجرة مع التقليل في الوقت نفسه إلى أدنى حد من الآثار السلبية المترتبة على هجرة العمال من ذوي المهارات العالية ومن ذوي المهارات المتدنية على حد سواء انطلاقا من البلدان النامية؛

٢٢ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار، يتضمن تقييما لإسهام العلوم والمعارف التكنولوجية والابتكارات في تنمية الموارد البشرية في البلدان النامية؛

٢٣ - تقرّر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثامنة والستين، في إطار البند المعنون "القضاء على الفقر وقضايا إنمائية أخرى"، البند الفرعي المعنون "تنمية الموارد البشرية".

الجلسة العامة ٩١

٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١